مدير عام الشؤون الاجتماعية والعمل بعدن لـ (١٤ أكتوبر) :

سيتم قريباً افتتاح مركز لمكافحة التسول للقضاء على هذه الظاهرة غير الحضارية

ندعو مؤسسات المجتمع المدني إلى المساهمة الفاعلة في إنجاح المركز

ظاهرة التسول واحدة من الظواهر المتفشية في مجتمعنا اليمني وتحديداً في الأسواق العامة والمواقع السياحية مسببة حدوث كثير من المضايقات لرواد الأسواق العامة والسياح الوافدين إلى المحافظة .

للقضاء على هذه الظاهرة تكاثفت جهود عدة بالمحافظة لإنشاء مركز لمكافحة التسول في محافظة عدن، ولكي نتعرف على هذا المركز من كل الجوانب التقينا الأخ/ أيوب أبوبكر - مدير عام الشؤون الاجتماعية والعمل م/عدن .

لقاء / أثمار هاشم

■ كيف جاءت فكرة إنشاء هذا المركز ؟

– جاءت البادرة بتوجيه من الأخ المحافظ أحمد محمد الكحلاني ووزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل الأخت/ أمة الرزاق علي أحمد اثناء زيارتها لمحافظة عدن ومناقشتها القضايا الاجتماعية كان ابرزها انشاء مركز لمكافحة التسول على مستوى المحافظة بهدف القضاء على هذه الظاهرة التي تسيء للمحافظة وتشوه سمعة عدن .

■ هل تم اختيار مكان لهذا المركز ؟

– سيتم الاستفادة من المبنى الجديد في منطقة المهرام بمدينة الشعب وهو مبنى كان مخصصاً للأيتام ولم يتم الاستفادة منه لهذا المشروع وكذلك عند تسليمه لمكتب التربية والتعليم بالمحافظة بهدف الاستفادة منه ايضاً لتدريب وتأهيل المدرسين إلا انه لم يتم الاستفادة منه وظل المبنى مهجوراً ونتيجة لهذه الوضعية وجه الأخ المحافظ بضرورة الاستفادة من هذا المبنى من خلال انشاء مركز لمكافحة التسول .

■ من هي الجهات التي ستشرف على هذا المركز ؟

– سيكون هناك شراكة بين مكتب الشؤون الاجتماعية والعمل ومؤسسة سبل التنموية الخيرية التي ستتولى هذه المؤسسة المشاركة في الادارة ونفقات التشغيل وتحمل رواتب طاقم العامل مع مساهمة المكتب بميزانية تشغيلية للجوانب الاخرى مثلا الماء والكهرباء والهاتف والصيانة وغير ذلك ، حيث ان الهدف من هذه الشراكة هو مساهمة منظمات المجتمع المدني إلى جانب الجهد الحكومي أي أن المسؤولية المباشرة ستقع على عاتق المؤسسة التي تم اسناد المسؤولية إليها لأنها حملت التزام امام الوزارة والمحافظة بأنها ستعمل على ادارة هذا الدار بما يتلاءم مع الانظمة والقوانين وتنفيذ سياسة الوزارة والمحافظة في تحقيق اهداف المركز وباشراف مباشر من قيادة المكتب إلى جانب ذلك فان هناك جهات اخرى ذات علاقة ستشارك من اجل انجاح عمل هذا المركز كإدارة أمن عدن ومكتب السياحة بالمحافظة حيث يجري التنسيق حالياً بين جميع الجهات من اجل اعداد مائدة مستديرة يتم التشاور فيها حول الاجراءات التي سيتم اتباعها للبدء بتنفيذ المهمة وتحديد اختصاصات كل جهة من الجهات المعنية .

■ ماهي الآلية التي سيتم التعامل فيها مع المتسولين ؟

– ستكون هناك آلية جديدة من خلال باحثين اجتماعيين متخصصين سيتم التعاقد معهم عبر مؤسسة سبل التنموية الخيرية حيث سيقوم هؤلاء الباحثون من خلال استمارات بحث اجتماعي عن المتسولين بتحليل حالاتهم والاسباب والدوافع التي أدت إلى التسول وبالتالي تقديم الخدمات لهم سواء رعاية "صندوق الرعاية الاجتماعية " أو من مبالغ تخصصها المؤسسة لهؤلاء المتسولين للبحث عن فرص عمل أو تدريبهم على مهن معينة بالمركز لان هذا المركز ليس مكاناً للاحتجاز القهري ولكنه مركز تجميع وبالتالي إيجاد المعالجات .

■ هل سيتم ادخال كافة المتسولين لهذا المركز من كافة الاجناس والفئات ؟

– المتسولون الذين تبلغ اعمارهم "١٦" سنة ومافوق سيتم ادخالهم إلى هذا المركز وهو مبنى مكون من طابقين سيخصص فيه طابق للنساء وآخر للرجال حيث ستكون هناك رقابة شديدة وادارة جادة لهذا المركز، اما فيما يتعلق بالاطفال المتسولين فهؤلاء لن يتم ادخالهم إلى هذا المركز على اعتبار أن هناك مركزاً للطفولة الآمنة .

■ ما مدى قدرة المركز الاستيعابية ؟

– في الوقت الحالي تصل قدرة المركز الاستيعابية لحوالي مائة شخص .

■ هناك بعض النصوص القانونية تتعلق بمكافحة التسول ايعني هذا أنها لن تطبق على المتسولين الذين سيتم ايداعهم المركز ؟

– قلنا سابقاً سيضم المركز باحثين اجتماعيين ليتعرفوا على اسباب ودوافع التسول لهذه الفئة فاذا اتضح انهم يمارسون مهنة التسول بشكل منتظم أو بتنظيم من بعض الاشخاص فستتأخذ بشأنهم الاجراءات القانونية كتطبيق المادة "٢٠٣" من قانون العقوبات رقم "١٢" لعام ٩٤م والذي يعاقب فيه بالحبس " ستة أشهر" كل من اعتاد ممارسة التسول في أي مكان إذا كان لديه أو في امكانه الحصول على وسائل مشروعة للعيش وتكون العقوبة بالحبس الذي لايزيد على "سنة" إذا رافق الفعل التهديد او ادعى عاهة أو اصطحاب طفل صغير من غير فروعه ويجوز للمحكمة بدلاً من الحكم على المتسول بالعقوبة المقررة أن تأمر بتكليفه بعمل الزامي لمدة لاتزيد على سنة إذا كان قادراً على العمل أو تأمر بايداعه ملجأ أو دار العجزة أو مؤسسة خيرية معترف بها إذا كان عاجزاً عن العمل وذلك متى كان أي منهما بالمحل الملائم ممكناً . أما اذا اتضح بالفعل أن هؤلاء المتسولين بحاجة إلى مساعدة مادية أو ايوائية نتيجة لعدم وجود أحد اقاربهم نهائياً سواء بعدن أو غيرها من المحافظات فسيتم تقديم الدعم لهم وتدريبهم وتوفير الغذاء والتعليم إن أمكن والرعاية الصحية .

■ هل من ضمان لعدم عودة المتسولين للشوارع ؟

– المتسولون قبل خروجهم من المركز سيوقعون على تعهدات، فالذين يعيشون في محافظة عدن فسيتم التواصل مع اسرهم ، أما الذين هم من خارج المحافظة فسنقوم بتوفير الدعم لهم من خلال قيمة المواصلات للعودة إلى مناطقهم إلى جانب هذا فسيكون هناك فريق من الاختصاصيين الاجتماعيين لمراقبة المتسولين بعد خروجهم من المركز ورفع البيانات عن حركة التسول وهذا يعد من أهم الاشياء الذي سنعتمد عليها للقضاء على هذه الظاهرة .

هدفنا تقديم المساعدة المالية وتوفير فرص عمل للمتسولين

■ متى تتوقعون البدء بالعمل بهذا المركز ؟

– في الوقت الحالي المركز في طور التأثيث وسيتم الانتهاء منها مع نهاية العام الحالي ٢٠٠٦م وسيتم افتتاح المركز رسمياً في الأول من يناير ٢٠٠٧م بعد استكمال كافة الاجراءات الادارية والمالية والقانونية ونتمنى في المستقبل ان نتمكن من تخصيص مبنى خاص للرجال وآخر للنساء .

حقوق الإنسان في الوطن العربي

متابعة / ايفاق سلطان سيف

أكد التقرير الصادر عن المنظمة العربية لحقوق الانسان تفاقم انتهاك حقوق الانسان في البلدان العربية خلال عام "٢٠٠٥م" بمعدلات غير مسبوقة وعلى نحو خطير، اما نتيجة لجرائم الحرب والانتهاكات المرافقة للاحتلال الأجنبي خاصة في فلسطين والعراق أو بسبب النزاعات الداخلية المسلحة في بعض المناطق بالوطن العربي .

رصد تقرير اوضاع حقوق الانسان في الوطن العربي خلال العام الماضي تفاقم الانتهاكات لهذه الحقوق إلى أوسع نطاق اطلق عليه التقرير الانشطة الارهابية والممارسات السلبية مثل التعذيب وسوء المعاملة التي تمارس في بعض البلدان العربية ضد المواطنين .

وأوضح أن الحق في الحياة والأمان الشخصي تعرض خلال السنة الماضية إلى انتهاكات جسيمة نتيجة لاستخدام قوات الأمن في عدد من الدول العربية لـ "القوة المفرطة" لتفريق تجمعات سلمية والتوسع في حملات الاعتقال العشوائي لقمع المعارضين والسياسيين والناشطين الحقوقيين، وأن أوضاع الحريات العامة في الوطن العربي شهدت هي الاخرى عام "٢٠٠٥م" تراجعاً ملموساً بالرغم من بعض الايجابيات المحدودة المسجلة خاصة في مجال حرية التعبير عن الراي وصدور قوانين لالغاء العقوبات السالبة للحريات في جرائم النشر في عدد من الدول .

إنتهاك حرية الرأي والتعبير

التقرير سجل أن حرية الرأي والتعبير شهدت انتهاكات حادة في الوطن العربي خلال العام الماضي تراوحت مابين مقاضاة السلطات للصحافيين بتهم القذف والسب وتعذيبهم وقتلهم في بعض البلدان كما هو الشأن في العراق .

قيود على حرية تنظيم الجمعيات

أشار التقرير إلى القيود المفروضة على حرية تنظيم وتكوين الجمعيات مما أدى إلى تقويض مبدأ التعددية السياسية وحرية التجمع السلمي وإلى العزوف عن المشاركة السياسية وضعف نسبة المشاركة الشعبية في الانتخابات .

الحقوق الاقتصادية

تطرق التقرير إلى الحقوق الاقتصادية في البلدان العربية خلال العام الماضي وابرز بعض المؤشرات المقلقة كتفشي معدلات الفقر المتوقع في بعض الدول العربية بنسب تصل إلى "١و٢" في المائة من عدد السكان معتبراً أن هذا الأمر يرجع إلى نقص الموارد الطبيعية والبشرية وانما إلى افتقاد الحكم الرشيد في ادارة هذه الموارد .

الحق في الغذاء والسكن

وحسب التقرير نجم عن هذا تأثر الحق في الغذاء ، حيث بلغت نسبة السكان الذين يعانون سوء التغذية في الوطن العربي "٦٪" وكذلك الحق في السكن الذي يحرم منه الكثير من السكان في المدن العربية بعد ان اتجهت معظم البلدان إلى تشجيع نمط الاسكان الاستثماري وما ترتب عن ذلك من تفشي السكن العشوائي بحيث اصبحت تتراوح نسبته في بعض المدن العربية بين ٣٠و٦٠ في المائة من مجموع سكان هذه المدن .

زيادة معدل البطالة

سجل التقرير زيادة معدل البطالة من ١٥ إلى ٢٠ في المائة بين الشباب العربي وهو معدل يتجاوز ضعف المتوسط العالمي البالغ ٢و٦ في المائة ، وترتفع نسبة البطالة على الخصوص بين الشباب الذين تتراوح اعمارهم بين ١٨ و٢٩ وتزيد بين النساء بنسبة الضعف .

ارتفاع معدل الأمية

ارتفاع معدل الأمية طال "٦٠" مليون عربي بما يعادل ٢و٩٣ في المائة من عدد السكان في الوطن العربي، في الوقت الذي انخفض فيه الانفاق على البحث العلمي، بحيث لم يتعد "٢و٠" في المائة من اجمالي الناتج المحلي مقارنة بنسبة "٢٦و٢" في المائة على المستوى العالمي .

معاملة السجناء والمحتجزين

وبشأن السجناء والمعتقلين في السجون العربية انتقد التقرير وضعية هذه السجون التي تفتقد للشروط والمعايير الدولية الخاصة بالسجناء وقواعد الحد الادنى لمعاملتهم ، فتعتبر وسيلة الانتقام من السجين وايلامه وليس لاصلاحه، كما تعاني السجون التكدس والاكتظاظ الشديدين وضعف الرعاية الصحية .

الإصلاح بصفة عامة

أشار التقرير إلى أن الاصلاح بصفة عامة في الوطن العربي يسير بخطى حثيثة لمواجهة ضغوط الخارج ومتطلبات الداخل، واعتبر ان معظم الحكومات العربية تحولت إلى العمل بمحاذات المشروع الدولي للإصلاح الذي دعت اليه قوى دولية ومحاولة احتواء المطالب الداخلية بصورة شكلية دون التفاعل معها بجدية .

وأضاف أن هناك ايجابيات في هذا الخصوص حيث شهدت بلدان عربية عديدة بعد الجمود واللامبالاة الطويلة التي ميزت المنطقة العربية كسنوات عديدة حراكاً سياسياً غير مسبوق كانت مطالب الإصلاح مكوناً اساسياً فيه ، وهو مايدعم إمكانية السير في الإصلاح مهما كان بطيئاً وشكلياً .

ندوة توعوية لضباط الشرطة ومنظمات المجتمع المدني حول حقوق الطفل بذمار

ذمار/متابعات:

نظمت ادارة العلاقات العامة بوزارة الداخلية ضمن فعالياتها للتوعية بحقوق الطفل بين افراد الشرطة بذمار، ندوة توعوية قانونية بحقوق الطفل لمائتي مشاركا من ضباط الشرطة ومسؤولي انفاذ القوانين وممثلي عن منظمات المجتمع المدني.

وتناولت محاور الندوة مبادئ الحماية التشريعية للطفل ، وأهمية رعايته ، واسباب وعوامل جنوح الطفل فضلا عن مبادئ الضمانات القانونية لمعاملة الأحداث ، وأهمية دور رجال الشرطة في متابعة بلاغات فقدان الأطفال وجرائم اختطافهم وتهريبهم . وفي افتتاح الندوة القى عبد الله علي الميسري الوكيل المساعد لمحافظة ذمار والقاضي صالح ناصر طاهر رئيس محكمة استئناف المحافظة والعميد نجم الدين هراش مدير أمن محافظة ذمار وعبد الكريم النقيب رئيس لجنة الشئون الاجتماعية بالمجلس المحلي للمحافظة كلمات اشارت الى أهمية تضافر الجهود الرسمية ومنظمات المجتمع المدني لتعزيز مبادئ حقوق الإنسان والتعريف بالمبادئ الأساسية لحقوق الطفل ونشر الوعي في صفوف المجتمع بحقوق الطفل والتشريعات الوطنية والدولية المتعلقة بها.

كما تطرقوا إلى أهمية تدريب وتأهيل منتسبي الشرطة وتزويدهم بالأساليب والمعارف التي تكفل قيامهم بمهامهم وواجباتهم في هذا السياق على الوجه الأكمل .. مشيرين الى ان رصيد اليمن في مجال حقوق الإنسان يعد نموذجا في المنطقة خاصة بعد مصادقتها على الاتفاقيات والتشريعات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان وحقوق الطفل.

بدء دورة تدريبية بمحافظة شبوة خاصة بمناهضة العنف ضد المرأة

عتق/متابعات:

نظمت الأسبوع الماضي بمحافظة شبوة فعاليات البرنامج التدريبي الخاص بمناهضة العنف ضد المرأة الذي نظمته على مدى يومين اللجنة الوطنية للمرأة بالتعاون مع مكتب الصحة العامة والسكان بالمحافظة. وتهدف أنشطة البرنامج المعرفية إلى رفع مستوى وعي عشرين عاملا صحيا بالمحافظة بالعنف ضد المرأة وتأهيلهم للتعامل معه من خلال أحاطتهم العلمية الشاملة بظاهرة العنف واهم مظاهرها والعنف الموجه للمرأة في شكل انتهاك لحقوق الإنسان والعنف القائم على أساس النوع الاجتماعي . وفي حفل الافتتاح أشار الإخوة الدكتور ناصر باعوم القائم بإعمال محافظ المحافظة والدكتور يسلم حبتورمدير عام مكتب الصحة العامة والسكان بالمحافظة وسميرة عبدالله المشرفة على فعاليات البرنامج إلى أهمية تنوع مواد البرنامج التدريبي المعرفية وتبسيط عملية تحصيلها للمشاركين بما يسهم تحقيق الأثر المعرفي لأهدافها لديهم .منوهين إلى أزلية ظاهرة العنف وجدلية ترابطها بالإنسان في مختلف مراحل تطوره و دور الرسالات السماوية في إعلاء المكانة الاجتماعية للمرأة ..مؤكدين على ان المرأة اليمنية قد حصلت على جلّ حقوقها الأساسية وباتت تقف على أرضية مشتركة ومتساوية مع اخيها الرجل .

فضاء

الزواج التقليدي

ميسون عدنان الصادق

كان الزواج يتم قديماً عن طريق الأهل بصورة تقليدية فالرأي الأول والأخير للأسرة لدرجة ان الزوج لايرى زوجته إلا بعد عقد القران!

ونظراً لتطور المجتمع وتعليم الفتاة وخروج المرأة للعمل وتغير الاحوال اصبح الزواج يتم عن طريق الفتاة والفتى وهو ما أطلق عليه " الزواج الحر" سواء في الجامعة أو في موقع العمل وبالرغم من التقدم الكبير الذي طرأ على المجتمع نجد ان الزواج التقليدي اصبح ظاهرة منتشرة رغم التطور ورغم مساواة المرأة بالرجل في كثير من الحقوق .. ترى ماهو السبب في عودة هذا النوع من الزواج؟

هل لأنه اثبت نجاحه ام انه نتيجة لانتشار بعض الظواهر الغريبة في المجتمع المصري ام أن هناك اسباب اخرى؟

وهل يصلح فعلاً لهذا الزمان ام ان له جوانبه السلبية على الاسرة والمجتمع؟

إن هناك عدة اسباب لعودة هذا النوع من الزواج.

السبب الأول :

تدهور القيم داخل المجتمع وزيادة الانحرافات فاصبح الناس يخشون بعضهم نتيجة ازدياد صور التزييف والتجميل والمظاهر الخداعة التي اصبحت تخفي حقيقة الافراد فقديماً كان المظهر الخارجي يدل على الفرد وسلوكه وبيئته وتربيته وكانت الأسر تعرف بعضها عن طريق العلاقات الطيبة بين الافراد وعلى مستوى الاسر .. أما الآن تدخل المظاهر وازديادها جعل الناس يلجأون إلى الزواج التقليدي لأنه يتم بواسطة مصدر موثوق به في وقت زادت فيه الانحرافات والمشاكل وتشهد قيم المجتمع انهياراً واضحاً .

ويتضح من الدراسات ان الزواج التقليدي قديماً قد اثبت نجاحه بدليل انه مع استعراض بعض حالات الزواج في فترة الخمسينيات والستينيات نجد أنها زيجات معمرة وقليلاً ماكان يحدث فيها طلاق لان مجرد كلمة طلاق كانت تعني كارثة على الأسرة بأكملها .

أما الآن مع التطور الذي طرأ على المجتمع وتغير المفاهيم والمعتقدات فاصبح الزواج التقليدي لايستطيع ان يصمد امام التطورات الحالية.

إذا نظرنا إلى الزواج الحر - زواج الحب - نجد أنه انتشر في فترة معينة ولكنه لم يثبت نجاحاً نتيجة لان الشاب اصبح يجري وراء المظاهر التي تخفي الحقائق وبعد الارتباط يصدم كل طرف في الاخر فلاتجد الفتاة في الشاب فتى احلامها والعكس ايضاً لذلك زادت نسبة الطلاق وتغير مفهومه فاصبح الطلاق كلمة تعكس اللامبالاة وهذا يعتبر منتهى الخطورة على الأسرة ويهدد كيانها .

ومن هنا نجد ان الزواج التقليدي اصبح لايتناسب مع تطور العصر وايضاً الزواج الحر مع تغير القيم وتغلب المظاهر نتيجة اختلاف الشرائح الطبقية الذي عمقه تزايد طرق الكسب غير المشروع واصبح من الصعب التعرف على أصل وفصل الفتى أو الفتاة فتحدث الفجيعة بعد الارتباط .. ثم الطلاق .

أما زواج الاكراه فلايقع تحت التقليد وتأثيره سواء على الفتاة او الفتى سلبي إلى ابعد الحدود لانه يخالف طبيعة الانسان النفسية فلايمكن لانسان ان ينتج أو يثمر ويسعد بهذا الانتاج في أي اتجاه من اتجاهات حياته إلا اذا توفر له عنصر الموافقة .

ايضاً زواج الاكراه يخالف الشرع تماماً فلا يمكن ان يتزوج شخص فتاة دون ارادتها فالشرع ينفي ويمنع هذا وقد اعطى للمرأة حق الاختيار تماماً كما اعطاه للرجل بالعكس فقد اعطاه للمرأة بصورة اكثر تكريماً فاذا اعطى للفتى حرية التقدم للفتاة فان العقد لايتم إلا اذا قالت بلسانها : زوجتك نفسي فإذا قالت يجب ان يكون هذا الكلام نابعاً من حرية كاملة .

فزواج الاكراه بهذه الصورة سيؤدي إلى فقدان احد الزوجين عنصر القبول والموافقة وبالتالي يكون فاقداً الدافع البناء في الزوجية والسعي إلى تطوير الحياة الزوجية إلى الأفضل لذلك يؤدي إلى الفشل في غرس ماهو مطلوب في بناء شخصية اطفالهم وسينتج جيلاً مهزوزاً يحمل من التشوهات النفسية الكثير نتيجة التشوه في أسلوب العطاء الذي قام به الوالدان كالتشوه الخلقي تماماً .

الأمم المتحدة تقر أول معاهدة لحماية 650 مليون معاق

إلغاء التمييز ومحاربة الصور النمطية وزيادة الاندماج

متابعات

نجحت الأمم المتحدة في تمرير أول معاهدة دولية لحماية حقوق المعاقين، بعد خلافات حادة بين وفود الدول التي شاركت في مشاورات طويلة استمرت أكثر من عشرة أيام وانتهت الأسبوع الماضي. ورفضت الولايات المتحدة وإسرائيل اقتراحاً قدمته المجموعة العربية بإدراج نص على (حماية كاملة للمعاقين بسبب النزاعات المسلحة والاحتلال الأجنبي) في المعاهدة التي تلزم الموقعين عليها بالعمل على إلغاء التمييز ضد أصحاب الإعاقات، إضافة إلى زيادة دمجهم في مجتمعاتهم ومحاربة الصور النمطية السائدة عنهم.

وعلى رغم المفاوضات العسيرة التي شهدتها اجتماعات الدورة الثامنة للجنة إعداد اتفاق (حماية وتعزيز حقوق المعاقين وكرامتهم)، فإن إنجاز المعاهدة الأولى من نوعها يشكل تحولاً كبيراً في التعاطي الدولي مع أصحاب الإعاقات البالغ عددهم ٦٥٠ مليونا، أي نحو ١٠ في المئة من سكان العالم. لكن فاعلية المعاهدة التي قد يبدأ العمل بها العام ٢٠٠٨، تبقى رهن التزام الدول المعنية، خصوصاً أن ٨٠ في المئة من المعاقين يعيشون في دول العالم الثالث، كما لا يذهب ٩٠ في المئة من الأطفال المعاقين في البلدان النامية إلى المدارس.

وتلزم المعاهدة البلدان بتحسين أوضاع المعاقين على مراحل، تتضمن تشييد مرافق جديدة وتحسين فرص حصولهم على التعليم والمعلومات واعتماد تدابير ترمي إلى القضاء على الممارسات التمييزية ضدهم، مثل إلغاء القوانين التي تفرق بين المعاقين والأصحاء، كما تدعوها إلى حل المشاكل الخاصة بتنقل المعاقين والخدمات الصحية والتوظيف والتأهيل والمشاركة في الحياة السياسية. وتؤسس كذلك آلية دولية لرصد تنفيذ هذه التعهدات. ويُتوقع أن تتبنى الجمعية العامة للأمم المتحدة الاتفاق في دورتها الواحدة والستين في (سبتمبر) المقبل.

وشارك في الاجتماع، إضافة إلى الوفود الرسمية، عدد كبير من المنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق المعاقين. وتعمل لجنة الصوغ التابعة للجمعية العامة التي تضم كل الدول الاعضاء في الامم المتحدة منذ العام ٢٠٠١ للتوصل إلى اتفاق في شأن المعاهدة. وهنأ رئيس الجمعية العامة يان الياسون أعضاء الوفود المشاركة بالتوصل إلى اتفاق، قائلاً: (أنتم تبعثون برسالة رائعة إلى العالم، رسالة مفادها أننا نريد الحياة والكرامة للجميع، وان جميع الناس متساوون).

غير أن (الرسالة) التي تحدث عنها الياسون لم تكن محل اتفاق الجميع. إذ صوتت ١٠٢ دولة لمصلحة المعاهدة، وعارضتها خمس دول هي إسرائيل والولايات المتحدة واستراليا وكندا واليابان، فيما امتنعت ثماني دول عن التصويت، بعدما أصرت المجموعة العربية على أن تتضمن المعاهدة معاناة المعوقين (تحت الاحتلال)، في اشارة إلى إسرائيل. وأثار الاقتراح حفيظة مندوبي واشنطن وتل أبيب اللتين اعتبرتا الطلب (تسييساً للمعاهدة)، فتم التوصل إلى تسوية تكتفي بذكر الاحتلال (كمصدر خطر للمعاقين) في مقدمة النص، بدلاً من إدراجها ضمن البنود الرئيسية.

ووصفت مديرة (المنظمة العربية للمعاقين) هبة هجرس التي شاركت في المشاورات الاتفاق بأنه (نقلة نوعية لقضية المعاقين). وشددت على أهمية ذكر المعاناة تحت الاحتلال، مؤكدة أن (كل ما نطلبه هو حماية المعاقين بمختلف إعاقاتهم وظروفهم. وهم تحت الاحتلال وفي النزاعات المسلحة يعانون خطراً أكبر، ويحتاجون اهتماماً وعناية أكبر، سواء في فلسطين أو لبنان أو غيرهما)، مشيرة إلى أن (معظم المعاقين يتركون في القرى عند إخلائها أو يتم ترك أجهزتهم المساعدة على الأقل).